التداعيات الجغرافية السياسية لجائحة كورونا على تجارة العراق الخارجية

م. م. عامر شريف أحمد

amernajjar89@gmail.com

كلية التربية للعلوم الانسانية-جامعة الموصل

أ.د. أعياد عبد الرضا عبدال

dr.ayad.a.rudha@gmail.com

كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية-جامعة بغداد

الملخص

لقد سببت الاجراءات المتخذة لمواجهة جائحة كورونا جملة من التداعيات أو الانعكاسات السلبية على مستوى العالم، وكان أهمها الازمة الاقتصادية العالمية لعام ٢٠٢٠، والتي توقفت بسببها سلسلة التوريد العالمية، واتخذت الدول جملة من الاجراءات على صادراتها وعلى وارداتها، ومن ثم تأثرت الدول جميعها بمختلف قواها وأعمارها، المتقدمة منها، النامية والمتخلفة من هذه الاجراءات، وكان العراق كدولة هشة يعاني من تبعية تجارية شديدة لدول العالم الخارجي حتى قبل انتشار الجائحة، فضلا عن عجز شديد في ميزانه التجاري، واختلال في بنيته التجارية، لذلك تأثر بشكل كبير مما سببتها الاجراءات المتخذة لمواجهة آثار الجائحة التي عمقت من تبعيته التجارية، وتأتي أهمية التجارة الخارجية ومدى اعتماد الدولة على غيرها من دول العالم الخارجي من كونها قد تستعمل كسلاح ضد الدول في حالة الازمات عموما، وفي حالة الدول التي تعاني من اعتماد شديد على تصدير السلع الاولية خصوصا، مثلما هي الحال بالنسبة للعراق الذي يعتمد بشكل شبه كلي على تصدير النفط الذي يشكل العمود الفقري للقوة الاقتصادية للدول العظمى والقوية، إذ تأثرت تجارة النفط بشدة وانخفضت أسعاره بسبب توقف الاقتصاد العالمي بسبب إجراءات الجائحة التي فرضت عزلا للمنشآت الاقتصادية والتباعد الاجتماعي تفاديا لانتشارها بين سكان الدول وتجنب عدد الوفيات التي تسببها الجائحة.

الكلمات المفتاحية: جائحة كورونا، التجارة الخارجية، العراق، الميزان التجاري.

المقدمة:

للتجارة الخارجية دورا مهما في تعجيل عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول عموما، والنامية منها خصوصا، إذ تسهم إسهاما فاعلا في تحديد المعالم الرئيسة للبنية الاقتصادية، وإيجاد التوازن والترابط العضوي بين القطاعات الاقتصادية كافة، ومن ثم استعداد هذه الدول القيام بالاتفاقيات الثنائية أو الجماعية، كالأسواق المشتركة، مجالس التعاون، ومنظمة التجارة الحرة، ضمن شروط محددة بهدف الوصول إلى تنمية اقتصادية حسنة للدول الداخلة في التكتلات الاقتصادية، فمن خلال الصادرات يتسع نطاق السوق، ويتمكن الاقتصاد من زيادة الإنتاج، وما يتبعها من استغلال لمنافع الإنتاج الموسع، فضلا عن إسهام التجارة في زيادة الدخل القومي، ولهذا تعكس مدى تطور قدرات الدولة من الإنتاج المحلي وتنوعه (جمهورية العراق، ٢٠٢١، ص١) (Republic of Iraq, 2021, p. 1)، فضلا عن انها تعد ضرورة لكافة الدول النامية التي تسعى لاستغلال مواردها الاقتصادية والبشرية من أجل تحقيق معدلات عالية للتنمية الاقتصادية، لذلك تحتل التجارة الخارجية موقعا هاما في تحديد أبعاد ومسار خطط التنمية الاقتصادية، فإذا كانت الصادرات تسهم بصورة مباشرة في زيادة الدخل القومي، فإن الواردات

تسهم بصورة غير مباشرة في زيادة معدلات نمو الدخل القومي، وذلك عن طريق تمكين الاقتصاد القومي من الحصول على السلع الاستثمارية ومستلزمات الإنتاج اللازمة لعمليات التنمية الشاملة(جمهورية العراق، ٢٠٢٢، ص١) (Republic of Iraq, 2021, p. 1)، حتى ان معدلات زيادة قيم هذه الواردات على قيم الصادرات إلى جانب استيراد التقنية وجلبها للدولة أيضا بهدف التنمية والتطوير، فإنها لا تعد مؤشرا تجاريا سلبيا على الدولة في مثل هذه الحالات(كاظم، ٢٠٢٢، ص٤٢٤) (Kazem, 2022, p. 424).

مشكلة الدراسة:

أثرت الاجراءات المتخذة لمواجهة جائحة كورونا على نشاط التجارة الخارجية للدول عموما، والمعتمدة منها لدول العالم الخارجي كالعراق خصوصا، مما تركت آثارا سلبية شديدة على الميزان التجاري للعراق بسبب اعتماده الشديد على تصديره سلعة أولية متمثلة بالنفط الخام، واستيراده السلع الاستهلاكية من الدول الاخرى.

فرضية الدراسة:

انطلقت الدراسة من فرضية علمية مفادها أن نشاط التجارة الخارجية للعراق لم يتأثر من الجائحة فحسب، وإنما تعمقت تلك الآثار والتبعية التجارية العراقية وزادت نسبة عجز الميزان التجاري العراقي.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى توضيح آثار جائحة كورونا من خلال الاجراءات المتخذة لمواجهتها على ناط التجارة الخارجية للعراق بمنظور جيوسياسي، وذلك للكشف عن المشكلات التجارية التي يعانيها العراق.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على منهج تحليل القوة ومنهج النظام.

أولا: الصادرات النفطية:

تعد الموارد الاقتصادية عموما، والتي تمتلكها الدولة كالنفط مثلا بدون قيمة وفائدة اقتصادية، سياسية، وجيوسياسية، ما لم يتم تحويلها إلى منتجات صناعية، أو تصدير الفائض منها بهدف الحصول على العائدات المالية لتمويل قوتها الاقتصادية، ولا سيما الدول الريعية، وينطبق ذلك بكل حذافيرها على العراق، وتزداد الأهمية الجيوسياسية الدولية لنفط الدولة المصدِّر كلما ارتفع حجم صادراته منه بشكل لا يسبب فائضا في سوق النفط العالمية، وكلما تعددت اتجاهاته الجغرافية نحو الدول المختلفة، ولا سيما الدول التي تلعب دورا بارزا في موازين القوى العالمية السياسية، والاقتصادية كالولايات المتحدة الأمريكية، الصين، الهند، اليابان، ودول أوربا الغربية، فضلا عن بعض الدول الرأسمالية، وبعض الدول التي هي في طور النمو وتزداد قوتها يوما بعد يوم، كلما تتطور العلاقات الدولية وتزداد أهمية الدولة المصدرة للنفط.

ويعد العراق أكثر الدول الريعية اعتمادا على تصدير سلعة واحدة، وتتمثل في صادرات موارد الطاقة أو الوقود، إذ شكل حجم اعتماد تجارته الخارجية عليها في عامي ٢٠١٨–٢٠١٩ نسبة ٩٦,٩%، وجاء قطاع التعدين المتمثل في الخامات، المعادن، الأحجار الكريمة، والذهب غير النقدي بنسبة ٢,٦%، ثم قطاع الزراعة بنسبة ٠,٢%، في حين شكلت نسبة صادرات النفط بشكله الخام بقدر ٩٣,٥% (United Nations, 2021, p 128)، لذلك كانت الازمة الاقتصادية التي سببتها الجائحة قد خلفت آثارا سلبية كبيرة على تجارة النفط العراقية، بسبب توقف الانشطة الاقتصادية والحركة لتفادي انتشار الجائحة التي سببت انخفاضا حادا في الطلب العالمي على النفط الذي لا يزال يشكل العمود الفقري لاقتصاديات الدول الصناعية، وأنه الوقود الرئيسي لوسائط النقل بمختلف أنواعها، لذلك

أجبرت الدول المصدرة للنفط إلى استمرار بيع النفط بأسعاره الرخيصة، فضلا عن تخفيض حجم إنتاجها وصادراتها للحفاظ على الأسعار التي انخفضت بشدة خلال عام ٢٠٢٠، لا سيما وان العراق يعد أعلى مصدر للنفط الخام في منظمة أوبك بعد السعودية، مما كان يتحتم عليه الالتزام بنظام الحصص الإنتاجية أيضا، مما أثر تلك الاجراءات على العراق مثلما هو موضح في جدول (١). يتضح من جدول (١) مدى انعكاس انخفاض حجم الطلب والاستهلاك العالميين على النفط سلبا على حجم صادرات النفط الخام العراقية، والذي انخفض في عام ٢٠٢٠ أكثر من انخفاض المعدل العالمي بسبب ما خلفتها الجائحة من إيقاف القطاعات الاقتصادية، أما في عام ٢٠٢١ وبفضل عمليات التلقيح السريعة في الدول المتقدمة التي عادت بفضلها النشاط الاقتصادي بشكل تدريجي، ومن ثم أسهمت في زيادة الطلب والاستهلاك العالميين للنفط، مما زاد حجم صادرات النفط الخام العراقية معها وبمعدل أعلى من المعدل العالمي بنسبة ٧%، لأن معظم صادرات العراق متوجهة نحو الدول الصناعية، مثلما هو موضح في خرائط (١)، (٢)، و(٣)، والتي يتضح منها أيضا مدى التركز الجغرافي لصادرات النفط العراقية التي تتأثر دائما بالتحولات التي تجري في تلك الدول، أي انها تتأثر سلبا بالمؤثرات الخارجية، فأية اضطرابات اقتصادية في تلك الدول تنعكس مباشرة على العراق

جدول (١) متغيرات نفطية مختارة على مستوى العالم والعراق للمدة ٢٠١٩-٢٠٢١

السنة	حجم طلب النفط العالمي: م ب/ي [١]	% لطلب قطاع النقل [٣]	% لطلب قطاع الصناعة [٣]	% لطلب الاستخدامات الاخرى [٣]	% لتغير حجم طلب النفط العالمي [١]	حجم استهلاك المنتجات النفطية العالمية: م ب/ي [٢]	حجم صادرات النفط الخام العالمية: م ب/ي [١]	حجم صادرات النفط المعتمد في الميزانية المالية: م ب/ي [٤ و٥]	حجم صادرات النفط الخام العراقية: م ب/ي [١]	% لتغير حجم صادرات النفط الخام العراقية [١]
2019	100.200	57	27	16	1	97.747	45.250	٣,٨٨٠	3.968	٢
٢٠٢٠	91.185	24	28	18	٩ –	88.746	42.027	٣,٠٣٣	3.428	٢٣ –
2021	96.922	56	28	16	6	94.088	41.228	٣,٢٥٠	3.440	١٣

المصدر: من عمل وحسابات الباحث بالاعتماد على:

1. Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC), (2020, 2021 & 2022) OPEC Annuals Statistical Bulletin, 57th Edition, The Secretor Countries, Vienna, p 41, 41 & 41+48.

2. BP Statistical Review of World Energy, (2022), 71st Edition, London, June, p 20.

3. Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC), (2021 & 2022) World Oil Outlook 2045, The Secretor Countries, Vienna, p ١١٠ & 119.

٤. جريدة الوقائع العراقية، قانون الميزانية العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية: ٢٠١٩ و٢٠٢١، الأعداد: ٤٥٢٩ و٤٦٢٥، للسنوات: ٦٠ و٦٢، بغداد، ص١ و١.

٥. جمهورية العراق، (٢٠٢٠)، الأمانة العامة لمجلس الوزراء، دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان، مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية/ ٢٠٢٠، ص١.

وعلى حجم صادراته النفطية إلى تلك الدول، لا سيما وانها دول قوية يزداد حجم استهلاكها من موارد الطاقة وطلبها منها، وان ذلك يعد مؤشرا على تزايد قوتها، لكون معظمها دول غير منتجة للنفط، وما استيرادها النفط إلا دعما لقطاعاتها الاقتصادية، وتتركز صادرات النفط الخام العراقية في الدول العظمى والقوية المتمثلة في الصين، الهند، ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والتي كانت الصين والدول الأوروبية منها بؤرا لانتشار الجائحة التي أثرت على قلة الطلب على النفط، إلا ان حجم الطلب في الهند والصين لم ينخفض بقدر انخفاضه في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ويعزى ذلك إلى استغلالهما فرصة انخفاض أسعار النفط باستمرار شراءها لتخزينه كاحتياطي عندها (الجميلي، ٢٠٢٢، ص١٧٦) (Al-Jumaili, 2022, p. 176)، فضلا عن صعوبة تخفيض معدلات كميات الإنتاج العراقية التي تمتلك الشركات النفطية الدولية العابرة الحدود حصصا إنتاجية كبيرة من النفط الخام العراقي، مثل شركة النفط البريطانية، أكسون موبيل الأمريكية، لوك أويل الإنكليزية، وشركة إيني الإيطالية، إذ اعترضت هذه الشركات دعوات العراق بتخفيض حجم الإنتاج الذي كان يلزم على العراق تخفيض حجم إنتاجه بقدر ١,٠٠٠,٠٠٠ برميل/اليوم، حسب معاهدة نظام الحصص الإنتاجية واتفاقية دول أوبك+(Mohammed and Ahmed, 2020)، لذلك لم يتمكن العراق سوى تخفيض ٥٤٠,٠٠٠ برميل في اليوم كمعدل في عام ٢٠٢٠.

وأخيرا مثلما أثبتت الجائحة على غرار مثيلاتها من الأزمات التي أحدثت صدمات نفطية معاكسة ضد الدول المصدرة للنفط، فمن الجدير بالذكر ان مسألة الصادرات النفطية تعد سلاحا ذو حدين، فربما تُستخدم من لدن الدول الامبريالية المستهلكة للنفط ضد الدولة النفطية المصدرة للنفط، وذلك عن طريق فرض عقوبة تجارية عليها بمنع تصدير نفطها خارج حدودها، وتكفي هذه العقوبة لشلّ قوّتها، إفقار شعبها وتجويعهم، رفع معدلات البطالة، خفض معدل ناتجها المحلي الاجمالي، خلق الفوضى العارمة فيها، القضاء على النظام السياسي فيها، واختراق سيادتها، ويحصل ذلك عادة على الدول الريعية المتطرفة في اعتمادها على سلعة واحدة، مثلما جرى على العراق في تسعينيات القرن العشرين، لأن العراق لا زال معرضا يعاني من اختلال كبير في هيكل صادراته السلعية الذي يطغى عليه النفط، فضلا عن استخدام النفط سلاحا من لدن الدول الكبرى المنتجة للنفط ضد بعضها البعض، مما يؤدي إلى تأثر العراق سلبا نتيجة استخدام القدرات الإنتاجية النفطية برفع كمياته وضخه في سوق النفط العالمي في إنتاجها لزيادة صادراتها النفطية لعقوبة روسيا الاتحادية وإرضاخها لقرار أوبك+ بخفض حجم الإنتاج، وفعلا أعلنت السعودية انها سترفع حجم إنتاجها من ٩,٧٠٠,٠٠٠ إلى ١٣,٠٠٠,٠٠٠ برميل/اليوم، فضلا عن تخفيضها لسعر برميل النفط بقدر ٦–٨ دولار للبرميل لمستوردي النفط لدول أوروبا، آسيا، ودولة الولايات المتحدة الأمريكية، وانخفضت أسعار خام برنت بنسبة ٣٠%، وانخفضت قيمة الروبل الروسي بنسبة ٧% (علي، ٢٠٢٠، ص ص٧–٨) (Ali, 2020, pp. 7-8)، ومن ثم كان العراق حينها يفقد من الإيرادات النفطية أكثر فأكثر، أي ان العراق تأثر سلبا من الجائحة بطريقة مباشرة نتيجة توقف الانشطة الاقتصادية العالمية عموما، وبطريقة غير مباشرة نتيجة التنافس الجيو–اقتصادي الذي جرى بين السعودية وروسيا الاتحادية.

خريطة (١) التوزيع الجغرافي لحجم صادرات النفط الخام العراقية حسب مناطق منظمة أوبك عام ٢٠١٩
خريطة (٢) التوزيع الجغرافي لحجم صادرات النفط الخام العراقية حسب مناطق منظمة أوبك عام ٢٠٢٠
خريطة (٣) التوزيع الجغرافي لحجم صادرات النفط الخام العراقية حسب مناطق منظمة أوبك عام ٢٠٢١

ثانيا: التجارة الخارجية غير النفطية

من ناحية أخرى فإن حاجة الدولة إلى العالم الخارجي أو إلى غيرها من الدول تعد ضعفا في قوتها، لا سيما إذا استمرت حاجتها وارتفعت نسبة وارداتها من السلع الاستهلاكية أو الأساسية التي يمكن إنتاجها محليا، وتوفيرها

للسكان بدلا من استيرادها من الدول الأخرى، وتكشف الازمات الاقتصادية عن درجة مدى حاجة الدولة تجاريا واعتمادها على غيرها من الدول سواء في صادراتها أم في وارداتها، ومثل غيرها من الأزمات الاقتصادية فإن جائحة كورونا التي سببت أزمة اقتصادية عالمية لم تكشف عن التبعية التجارية للعراق فحسب، بل عمقت من تلك التبعية، وبتفحص جدول (٢) يتضح جليا مدى اختلال هيكلية التجارة الخارجية للعراق، ومدى ارتفاع مؤشر التركيز السلعي للصادرات المتمثل بالارتفاع الكبير لقيمة الصادرات النفطية عن قيمة إجمالي الصادرات، وما انخفاض نسبة المؤشر بقدر ٣% في عام ٢٠٢٠ إلا نتيجة لانخفاض الإيرادات النفطية بسب انخفاض أسعاره نتيجة قلة الطلب عليه نسبيا، لذلك فإن العراق في وضع ضعيف جدا في مقدرتها على مساومة الدول الأخرى وتفاوضها، بسبب تبعيته الاقتصادية الشديدة للدول المتقدمة المستوردة للنفط الذي يعد من السلع الأولية وليست السلع الصناعية، لأن الخطر يكون كبيرا في الاولى، بينما قد لا يدعو ارتفاع نسبة الثانية إلى القلق (العيسوي، ١٩٨٩، ص٤٣) (Al-Issawy, 1989, p. 43)، وحسب القياسات الدولية، فإن وصول قيمة هذا المؤشر إلى نسبة ٦٠~٧٠% يدل على أن القوة الاقتصاد للدولة في وضع خطير في ظل الأزمات، لأنه لا يصمد أمام الاجراءات المضادة، وخصوصا إذا كانت سلعته الاولى المصدرة خاضعة للتقلبات السريعة في الأسوق الدولية (السماك، ١٩٨٩، ص٣٤) (Al-Sammak, 1989, p. 34)، وهذه الخاصية تنطبق بكل حذافيرها على النفط الذي لا يعد مادة خام أولية فحسب، وإنما يتعرض إلى تقلبات الأسعار باستمرار، وحتى الصادرات الاخرى رغم قلة نسبتها من إجمالي الصادرات، فإن أغلبها لا تعد سلعا صناعية، وإنما امتدادا لقطاع النفط، فأهم بضائع الصادرات السلعية للسنوات الثلاث والتي كانت بنسبها بقدر ٩٤%، ٩٦%، و٩٤% على التوالي، تمثلت بصادرات وقود البنزين للمحركات عدا محركات الطائرات، زيوت ومحضرات كاملة نافثا من زيوت نفط او المواد المعدنية القارية، زيوت محضرات التشحيم، أما بقية الصادرات السلعية فكانت أهمها تمور مكنوزة ومجففة، ودبس التمر (جمهورية العراق، ٢٠١٩، ٢٠٢٠، و٢٠٢١، ص ص٥ و١٢) (Republic of Iraq, 2019, 2020, and 2021, pp. 5 and 12).

أما مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات الذي يعبر عن مدى تركيز صادرات الدولة إلى عدد محدود من شركاءها التجاريين، فبقدر ما يكون مرتفعا بقدر ما تكون الدولة أكثر تأثرا بالقرارات الخارجية، وينطلق المؤشر من فرضية ان الدولة كالمستثمر الخاص الذي ينوع في محفظته الاستثمارية من اجل التقليل من المخاطر، فالتنويع مطلوب ليس في السلع فحسب، وإنما الدول التي يصدرها إليها أيضا، بحيث إذا أغلقت الأسواق المألوفة أمامها تستطيع أن تتحول بسرعة وبأقل الخسائر الممكنة إلى أسواق بديلة، ويمكن حساب هذا المؤشر بتقسيم قيمة الصادرات إلى أعلى دولتين على قيمة إجمالي الصادرات مضروبا في ١٠٠، فإذا كانت نتيجة المعادلة أكثر من ٤٠%، فهذا يعني ان الدولة غير مستقلة وتابعة تجاريا للعالم الخارجي، أما إذا كانت النتيجة أقل من ٤٠%، فإن هذا يدل على استقلالية الدولة وعدم تبعيتها تجاريا للعالم الخارجي (الزبيدي، ٢٠١٦، ص ص٢٠٨–٢٠٩) (Al-Zubaidi, 2016, pp. 208-209)، ويستدل من الجدول ان قيمة هذا المؤشر رغم ارتفاعه عن المعدل في العراق، فإنه ارتفع أكثر في عام ٢٠٢٠، وبقي أعلى من المعدل في عام

جدول (٢) متغيرات مختارة لتجارة العراق الخارجية للمدة ٢٠١٩-٢٠٢١

٢٠٢١ أيضا، ويعزى سبب ذلك إلى ارتفاع حجم صادرات العراق النفطية إلى الصين والهند المتعطشتين لموارد الطاقة، واللتان تعدان أعلى المستوردين من العراق (زوير، ٢٠٢١، ص٢٠٤) (Zweer, 2021, p 204)، وعلى الرغم من تنوع الشركاء التجاريين للعراق، إلا انها تستورد النفط الخام ومنتجات ومخلفات نفطية منه، ولا يعد هذا التنوع ذات أفضلية له، أو تنوعا جغرافيا بالمعنى الحقيقي، لأن سوق النفط العالمي يعد بمنزلة سوق واحد، ويتأثر هذا السوق الذي تتمثل عناصره بالدول المصدرة والمستوردة للنفط بأية أزمة تحدث في هذه الدول، لا سيما مثل أزمة الجائحة التي عبرت الحدود وسرعان ما أصبحت أزمة عالمية، فضلا عن ان واقع جيوسياسية الطاقة العالمي الحالي في طور التحول نحو استخدام الدول الغاز الطبيعي بدلا من النفط.

لقد أثبت مؤشر أهمية الصادرات الذي يمثل نسبة إجمالي قيمة الصادرات إلى الناتج المحلي الاجمالي للدولة أيضا مدى تبعية العراق التجارية بنسبة كبيرة جدا، فرغم انخفاض قيمة إجمالي الصادرات في عام الجائحة بنسبة – ٤٣%، بقيت قيمة المؤشر أعلى من ٢٥%، والتي تعني أن العراق في حالة التبعية الاقتصادية (السعدي، ٢٠١٤، ص١١٣) (Al-Saadi, 2014, p. 113)، ولا يزال يعتمد على العالم الخارجي بتخصيص جزء كبير من حجم إنتاجه المحلي للتصدير نحو الخارج، ومن ثم فإنه مندمج في نظام التقسيم الدولي للعمل اندماجا كبيرا، والذي تتحكم عليه الدول الرأسمالية العالمية، لا سيما وان صادرات العراق تطغى عليها الموارد النفطية التي هي سلعة أولية، ولا يصدر سلعا صناعية ليعتمد على كيفية استغلال إيراداتها المالية للتخفيف من التبعية، لذلك فإنه تابع يدور في فلك الدول الرأسمالية، ولا يعكس ارتفاع قيمة المؤشر قبل الجائحة أو في عام ٢٠٢١ رغبة العراق في الحصول على العملات الصعبة بهدف استيراد السلع الاستثمارية والتقانة لبناء قاعدة إنتاجية تحقق استقلاله الاقتصادي مستقبلا عن طريق الاكتفاء الذاتي (العيسوي، ١٩٨٩، ص٤٣) (Al-Issawy, 1989, p. 43)، حتى ولو بشكل نسبي، لأن قيمة المؤشر إذا تراوحت بين ١٠~٢٥%، فإنها تدل على المرحلة الانتقالية للدولة من حالة التبعية الاقتصادية إلى حالة الاستقلالية (السعدي، ٢٠١٤، ص١١٣) (Al-Saadi, 2014, p. 113).

وفيما يخص قيمة الواردات، فإنها انخفضت بسبب الجائحة بشدة وأكثر من انخفاض قيمة الصادرات، ويستدل من بيانات الجدول أيضا مدى العلاقة الوثيقة والطردية بينها وبين قيمة الصادرات التي بارتفاعها ترتفع هي أيضا، والعكس صحيح، والعجيب ان العراق يستورد منتجات نفطية تعد نسبة كبيرة بالنسبة له كمصدر رئيس للنفط! ويعزى ذلك إلى فشل بناء مصاف نفطية جديدة، أو تطوير المصافي الموجودة أصلا لإيقاف استيراد المشتقات النفطية ما بعد عام ٢٠٠٣، وان حجم الاستيراد في ارتفاع مستمر بسبب استمرار تخلف الصناعة النفطية المحلية، وأن حجم الاموال التي صرفت بعد عام ٢٠٠٣ على استيراد المشتقات النفطية كافية لبناء أكثر من عشرون مصفاة بأحدث التكنولوجيا العالمية في مجال النفط والغاز، ولا يقل الفشل والفساد في هذا القطاع عن الفشل في كافة القطاعات الأخرى، كحرق الغاز، توليد الطاقة الكهربائية، الزراعة، النقل، الصناعة، بناء المدارس والمستشفيات، وغيرها (إذهيب، ٢٠٢٢) (Idheeb, 2022).

أما الواردات الاخرى غير المنتجات النفطية فهي سلع استهلاكية صرفة، ولا توجد بينها سلعا يتم استيرادها من أجل تطوير القطاعات الاقتصادية المحلية، أو لتطوير العمليات الإنتاجية للعراق بهدف تقليل حجم الواردات وقيمها وكمية السلع من أجل تقليل نسبة التبعية التجارية من الدول الاخرى، وتأتي السلع الغذائية، المشروبات، الوقود وزيوت التشحيم، السلع الرأسمالية وقطع غياراتها، السيارات، وسائط نقل أخرى مع قطع غياراتها، معدات وأجهزة كهربائية، أدوية ومعدات صيدلية، أسلحة ومعدات عسكرية، والسلع الاستهلاكية المعمرة وشبه المعمرة (جمهورية العراق، ٢٠١٩، ٢٠٢٠، و٢٠٢١، ص ص٢٣–٢٦) (Republic of Iraq, 2019, 2020, and 2021, pp.)

23-26)، تأتي في مقدمة هيكل الواردات التجارية غير النفطية، ويتضح ذلك أكثر من خلال مؤشر الميل المتوسط للاستيراد الذي كلما ارتفعت نسبته، كلما دل على مدى اعتماد الدولة على دول العالم الخارجي في استيراد احتياجاتها السلعية، والعكس صحيح، فضلا عن أنه يدل على مدى اعتماد الإنتاج المحلي أو الوطني للإنتاج العالمي (المرزوقي، ٢٠٠٦، ص ص٣١-٣٢) (Al-Marzouqi, 2006, pp. 31-32)، وكانت نسبة هذا المؤشر مرتفعا حتى قبل انتشار الجائحة، وما انخفاضها بنسبة ٥% في عام الجائحة إلا بسبب القيود التجارية التي فرضتها الدول على صادراتها خارج حدودها، ونوقضت اتفاقيات تجارية عديدة فيما بين الدول التي فضلت إبقاء منتجاتها داخل حدودها وتخصيصها لسكانها، بسبب توقف عمليات الإنتاج تفاديا لانتشار الجائحة بين الايدي العاملة الذي توقفت بسببها المصانع، ومنعت ٩٨ دولة صادراتها الخارجية التي معظمها دول صناعية، وتحتل مكانة كبيرة في خريطة التجارة العالمية، بعكس ١٣٦ دولة نامية أبقت صادراتها الخارجية مستمرة، وكان العراق من بين هذه الدول، لأنها تصدر سلعا أولية ومواد خام، فضلا عن ان العراق كان من بين ١٣ دولة نامية قد فرضت بعض القيود لوارداتها من المنتجات الزراعية والجبس من جميع الدول بفرض رسوم استيراد إضافية، بهدف تعزيز حماية الإنتاج الزراعي العراقي ودعم مصنعي الجبس في العراق (International Trade Center, 2022)، لذلك بقي العراق مستمرا في علاقاته التجارية للصادرات والواردات النفطية وغير النفطية، بل بقي معتمدا في وارداته غير النفطية على دول العالم الخارجي حتى خلال انتشار الجائحة، بل حتى مع الدول التي كانت الجائحة منتشرة فيها، والتي قطعت معها الكثير من الدول علاقاتها التجارية لحماية شعوبها من انتقال فيروس كورونا إليهم، مثلما هو موضح في خرائط (٤)، (٥)، و(٦)، والتي يتضح منها زيادة أعداد الدول التي يستورد منها العراق دون أن يصدر لها، ودول نامية قليلة جدا لم يعاني معها العراق من عجز في ميزانه التجاري، وإن زيادة عددها في عام الجائحة يعزى إلى القيود التي فرضتها الدول على وارداتها أيضا من الدول الاخرى عموما، ومن الدول التي كانت الجائحة منتشرة فيها بكثرة خصوصا، لذلك تغيرت الاتجاهات الجغرافية للواردات التجارية لكثير من الدول بعد انتشار الجائحة، والدليل على ذلك هو عودة ارتفاع حجم الواردات وزيادة عدد الدول التي تعاملت معها العراق تجاريا في عام ٢٠٢١، نتيجة تخفيف القيود المفروضة على التجارة الخارجية للدول بفضل لقاحات كورونا، فضلا عن ارتفاع العائدات النفطية للعراق.

لقد اتضح مما سبق ان العراق منكشف تجاريا نتيجة ارتفاع مؤشر الانكشاف التجاري قبل الجائحة وفي سنة الجائحة التي انخفضت فيها نسبة المؤشر بسبب انخفاض قيمة اجمالي الصادرات والواردات معا، ومن ثم ارتفع إلى أعلى من النسبة قبل عام الجائحة، ويدل ارتفاع قيمة المؤشر على تأثر القوة الاقتصادية للعراق تأثرا كبيرا بنشاط التجارة، وان الاقتصاد العراقي معرض للأزمات نتيجة تذبذب التجارة الخارجية وتداعياتها السلبية (السماك، ٢٠١٢، ص١٢٤) (Al-Sammak, 2012, p. 124) التي ظهرت بشكل واضح خلال انتشار الجائحة، فبينما ظهرت توجهات عديدة للدول بعد رجوع نشاط القطاعات الاقتصادية تدريجيا نحو تقليل التبعية التجارية وتوفير مستلزمات السكان وإنتاجها وطنيا أو محليا بدعم القطاع الخاص فيها، بقي العراق مكررا الاخطاء نفسها، تابعا للخارج ومعتمدا على الدول الاخرى، وبما ان مؤشرات التبعية التجارية توضح درجة التبعية الاقتصادية للدول، فبتفحص الخرائط مجددا يتضح جليا ان العراق ضحية عولمة التجارة التي تعني إزالة أو تقليل القيود المفروضة على تدفقات السلع والخدمات بين دول العالم، والتي بفضلها جعلت كل من العولمة الاقتصادية وإزالة الحدود السياسية للدول من السوق الجغرافي سوقا عالميا للشركات التجارية الدولية العابرة الحدود، وعندما يصبح السوق الجغرافي هو السوق العالمي، تحدث المنافسة على المستوى العالمي فيما بين الدول المصدرة من ناحية، وفيما بين الشركات التجارية من ناحية اخرى، ومع زيادة المنافسة في العالم المعولم، تفضل الشركات الاندماج مع الشركات المتخصصة الأخرى من أجل تطوير منتجات

جديدة والبقاء على قيد الحياة، ليس في كمية الإنتاج ونوعيته فحسب، بل في إيجاد أسواق ودول مستهلكة مستوردة لمنتجاتها أيضا، وتوضح الخرائط بأن العراق سوق مستهلك لسلع وبضائع عولمة الإنتاج التي تعني أن الشركات العاملة على أساس الدول تنشر أنشطتها الإنتاجية إلى دول وقارات، بتعبير آخر، يحدث ذلك عندما تقوم الشركات بتوسيع أنشطة إنتاج سلعها وخدماتها خارج دولها من خلال الاستثمار الرأسمالي الثابت، المشاركة عبر الحدود، اتفاقيات التصنيع التعاقدية، وغيرها من الأساليب، وتبحث الشركات التي تستهدف العالم بأسره كمنطقة إنتاج عن طرق لتحويل أنشطتها الإنتاجية إلى الدول التي ستوفر ميزة التكلفة وتحويل أنشطتها إلى الدول التي تعدها أكثر جاذبية من حيث تكلفة المواد الخام، تكلفة السلع الوسيطة، تكلفة العمالة، والتكاليف الخارجية، فضلا عن ذلك، توجه هذه الشركات نفسها نحو الدول التي لديها تشريعات أكثر مرونة لحماية البيئة من أجل تجنب آثار تكاليف حماية البيئة، ومن ثم اكتساب ميزة تنافسية (Yakut, 2010, p 12)، وقد يعزى استيراد العراق حتى من الدول النامية إلى هذا السبب، لأن الدول الصناعية عموما وشركاتها العابرة الحدود من أجل الحفاظ على أمنها البيئي تنقل صناعاتها عموما، والملوثة منها خصوصا إلى الدول النامية وتستثمر فيها (علي، ٢٠٢٠، ص٣٧٣) (Ali, 2020, p. 373).

تحتاج البلدان إلى زيادة مستويات إنتاجها ودخلها من أجل زيادة معدلات تنميتها من خلال التقدم الاجتماعي والاقتصادي. تعتبر التجارة الخارجية من أهم الأدوات التي تستخدمها الدول في عملية زيادة إنتاجها ودخلها القومي، ففي سنوات انتشار الجائحة لم يحاول العراق تطوير أنشطته التجارية لتنويع صادراته وفتح أسواق جديدة للمنتجات غير النفطية في التجارة الخارجية، ومنذ اكتساب العولمة أهمية في العالم منذ ثمانينيات القرن العشرين، تتسابق الدول في إيلاء أهمية للسياسات الليبرالية في التجارة الخارجية، ونتيجة لهذه التطورات في الاقتصاد العالمي بدأت البلدان في إيلاء أهمية للسياسات الموجهة نحو التصدير والموجهة نحو الخارج، وذلك باعتمادها نموذج النمو القائم على التصدير بدلا من سياسات استبدال الواردات، ولكن لم تحدث تغييرات في هيكل التصدير والاستيراد العراقي رغم ضرورة التغيير التي أثبتتها الجائحة، وبقي العراق يعتمد على الاستيراد بسبب الزيادة المستمرة للواردات أكثر من الصادرات، نتيجة استمرار ضعف الهيكل الصناعي، فل النشاط الصناعي عموما في العراق الذي أظهر ميلا إلى التجارة الخارجية حتى خلال انتشار الجائحة وتقليل الدول من حجم صادراتها، وذلك بسبب ضعف الاعتماد المتبادل بين الصناعات العراقية، وافتقارها إلى الروابط الأمامية والخلفية القوية للصناعات القائمة رغم قلتها، لذلك فحتى يقلل العراق من اعتماده على الواردات، ينبغي عليه تنظيم هيكله الصناعي وتعزيز التماسك بين صناعاته، وتحديد الصناعات الرئيسة المساهمة في الاقتصاد العراقي، لأن الصناعات الرئيسة لها تأثير على القطاعات الاقتصادية الأخرى وتحفيز الاقتصاد بسبب آثارها العالية على الروابط

خريطة (٤) التوزيع الجغرافي للميزان التجاري العراقي للواردات والصادرات غير النفطية حسب الدول لعام ٢٠١٩
خريطة (٥) التوزيع الجغرافي للميزان التجاري العراقي للواردات والصادرات غير النفطية حسب الدول لعام ٢٠٢٠
خريطة (٦) التوزيع الجغرافي للميزان التجاري العراقي للواردات والصادرات غير النفطية حسب الدول لعام ٢٠٢١

الأمامية والخلفية، ومن ثم بفضل الاستثمارات التي سيتم القيام بها في هذه الصناعات، سيتم زيادة كمية المدخلات المحلية في عملية الإنتاج، وسيتم تقليل نسبة التبعية التجارية والاقتصادية نحو دول العالم الخارجي (Topcuoğlu, 2020, p p 943-944).

الخاتمة

لقد انخفض حجم الصادرات النفطية العراقية أكثر من المعدل العالمي، لأن بعض دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كانت بؤرا لانتشار الجائحة إلى جانب الصين، ومن ثم أوقفت الانشطة الاقتصادية واستيرادها للنفط بشكل كبير، أي ان قطاع النفط الذي تشكل إيراداته ٩٧% من النفقات العراقية الحكومية، وتشكل قطاعات النفط الخام والتعدين والمقالع نسبة ٨٧% في تكوين الناتج المحلي الاجمالي العراقي في عام ٢٠١٩، تتأثر بشكل كبير بالمؤثرات الخارجية التي تحدث في دول العالم الخارجي عموما، والدول العظمى المستهلكة والمستوردة للنفط خصوصا، والتي تذهب إليها صادرات النفط الخام العراقية، فضلا عن ان الصادرات والواردات السلعية غير النفطية العراقية كانت تعاني من عجز شديد في الميزان التجاري وتبعية تجارية شديدة لدول العالم الخارجي بسبب انكشافه التجاري، وتأثر قوته الاقتصادية تأثرا كبيرا بالنشاط التجاري الخارجي، ومثلما هو معروف فإن احتياج أية دولة للدول الاخرى بهذه الدرجة يعد ضعفا في قوتها الشاملة.

المصادر:

- إذهيب، علي كريم، (٢٠٢٢)، رغم غناه بالطاقة: العراق ينفق أكثر من ٣ مليارات دولار لاستيراد مشتقات النفط، مقالة علمية، موقع قناة الجزيرة الفضائية، تم الدخول في ٢٠٢٣/٦/١: https://www.aljazeera.net
- جمهورية العراق، (٢٠١٩، ٢٠٢٠، و٢٠٢١)، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات التجارة، تقارير الاستيرادات، بغداد.
- جمهورية العراق، (٢٠١٩، ٢٠٢٠، و٢٠٢١)، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات التجارة، تقارير الاستيرادات، بغداد.
- جمهورية العراق، (٢٠٢١)، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات التجارة، تقرير الصادرات لسنة ٢٠٢١، بغداد.
- جمهورية العراق، (٢٠٢٢)، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات التجارة، تقرير الصادرات لسنة ٢٠٢١، بغداد.
- الجميلي، عمر اسامة وخليل، فادي، (٢٠٢٢)، أهمية منطقة المحيط الهندي والهادئ في التصورات الجيوسياسية للفواعل الإقليمية والدولية: التنافس الصيني – الياباني انموذجا، مجلة الاستاذ للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد ٦٢, العدد ١، كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية، جامعة بغداد، بغداد.
- الزبيدي، محمد ناجي محمد، (٢٠١٦)، تحليل بعض مؤشرات التبعية التجارية في الاقتصاد العراقي، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد٥، العدد٢٠، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، كربلاء.
- زوير، انتظار رشيد، تأثير قدرات الصين في مكانتها الدولية، مجلة الاستاذ للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد ٦٠, العدد ١, كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٢١.
- السعدي، نبهان زمبور عنتر، (٢٠١٤)، جيوبولتيك العلاقات التجارية العراقية – التركية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، الموصل.
- السماك، محمد أزهر سعيد، (٢٠١٢)، جغرافية الوطن العربي: دراسة إقليمية، (ط١)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان.

- السماك، محمد أزهر، (١٩٨٩)، سعيد الوزن الجيوبولتيكي لأقطار مجلس التعاون الخليجي ومستقبله، مجلة الجمعية الجغرافية الكويتية، العدد١٢٣، الكويت.
- علي، سلام فاضل، (٢٠٢٠)، تحليل التباين المكاني لأثر عوامل الإنتاج في إنتاجية وكفاءة الصناعات المتوسطة في العراق، مجلة الاستاذ للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد ٥٩, العدد ٤, كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية، جامعة بغداد، بغداد.
- علي، مراد، (٢٠٢٠)، الحرب النفطية ٢٠٢٠ ومستقبل العلاقات الأميركية السعودية، أوراق بحثية، العدد٤٤، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، بيروت.
- العيسوي، إبراهيم، (١٩٨٩)، قياس التبعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٩.
- كاظم، ميس محمد، (٢٠٢٢)، الانعكاسات الاجتماعية للازمتين الاقتصادية والصحية في العراق لعام ٢٠٢٠: دراسة اجتماعية في مدينة بغداد، مجلة الاستاذ للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد ٦١, العدد ٣, كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية، جامعة بغداد، بغداد.
- المرزوقي، عمرو بن فيحان، (٢٠٠٦)، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الاسلامي، (ط١)، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض.
- International Trade Center, (2022), COVID-19 Temporary Trade Measures, Market Access Map Website, Signed in 31/8/2022: https://m.macmap.org
- Mohammed, Aref and Rasheed, Ahmed, (2020), Iraq Faces Problems Cutting 1 Million BPD of Crude Output: Sources, Scientific Article, Reuters Website, Signed in 1/6/2023: https://www.reuters.com
- Topcuoğlu, Abdullah ve Oral, İbrahim Orkun, (2020), MİST Ülkelerinde Dış Ticaret İlişkileri ve İthalata Bağımlılık Analizi, Turkish Studies - Economics, Finans & Politics Journal, Cilt: 15, Sayı: 2, International Balkan University, Skopje.
- United Nations, (2021), United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), State of Commodity Dependence 2021, Geneva.
- Yakut, Hatice, (2010), Küreselleşme ve Küreselleşmenin Dünya Ticareti Üzerindeki Etkisi, (Yayınlanmamış) Yüksek Lisans Tezi, Sosyal Bilimler Enstitüsü, Kahramanmaraş Sütçü İmam Üniversitesi, Kahramanmaraş.

References:

- Al-Issawi, Ibrahim, (1989), Measuring Dependency in the Arab World, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1989.

- Ali, Murad, (2020), The Oil War 2020 and the Future of US-Saudi Relations, Research Papers, Issue 44, Consultative Center for Studies and Documentation, Beirut.
- Ali, Salam Fadel, (2020), Spatial Variation Analysis of the Impact of Production Factors on the Productivity and Efficiency of Medium Industries in Iraq, Al-Ustad Journal for Humanities and Social Sciences, Volume 59, Issue 4, Ibn Rushd College of Education for Humanities, University of Baghdad, Baghdad.
- Al-Jumaili, Omar Osama and Khalil, Fadi, (2022), the importance of the Indian and Pacific Ocean region in the geopolitical perceptions of regional and international actors: the Chinese-Japanese competition as a model, Al-Ustadh Journal for Humanities and Social Sciences, Volume 62, Number 1, Ibn Rushd College of Education for Humanities, University Baghdad, Baghdad.
- Al-Marzouqi, Amr bin Fayhan, (2006), Economic dependency in the Arab countries and its treatment in Islamic economics, (1 edition), Al-Rushd Bookshop Publishers, Riyadh.
- Al-Saadi, Nabhan Zambour Antar, (2014), The Geopolitics of Iraqi-Turkish Commercial Relations, PhD thesis (unpublished), College of Education, University of Mosul, Mosul.
- Al-Sammak, Muhammad Azhar Saeed, (2012), Geography of the Arab World: A Regional Study, (1st Edition), Dar Al-Yazuri Scientific for Publishing and Distribution, Amman.
- Al-Sammak, Muhammad Azhar, (1989), Said the geopolitical weight of the countries of the Gulf Cooperation Council and its future, Journal of the Kuwaiti Geographical Society, No. 123, Kuwait.
- Al-Zubaidi, Muhammad Naji Muhammad, (2016), Analysis of some indicators of commercial dependence in the Iraqi economy, Journal of Administration and Economics, Volume 5, Number 20, College of Administration and Economics, University of Karbala, Karbala.
- Idhaib, Ali Karim, (2022), despite its richness in energy: Iraq spends more than 3 billion dollars to import oil derivatives, scientific article, Al-Jazeera satellite channel website, accessed on 6/1/2023: https://www.aljazeera.net

- Kazem, Mays Muhammad, (2022), the social repercussions of the economic and health crises in Iraq for the year 2020: a social study in the city of Baghdad, Al-Ustad Journal for Humanities and Social Sciences, Volume 61, Issue 3, College of Education Ibn Rushd for Humanities, University of Baghdad, Baghdad.
- Republic of Iraq, (2019, 2020, and 2021), Central Statistical Organization, Directorate of Trade Statistics, Import Reports, Baghdad.
- Republic of Iraq, (2019, 2020, and 2021), Central Statistical Organization, Directorate of Trade Statistics, Import Reports, Baghdad.
- Republic of Iraq, (2021), Central Statistical Organization, Directorate of Trade Statistics, Export Report for the year 2021, Baghdad.
- Republic of Iraq, (2021), Central Statistical Organization, Directorate of Trade Statistics, Export Report for the year 2021, Baghdad.
- Topcuoğlu, Abdullah and Oral, İbrahim Orkun, (2020), Foreign Trade Relations and Import Dependency Analysis in MIST Countries, Turkish Studies - Economics, Finance & Politics Journal, Vol: 15, Issue: 2, International Balkan University, Skopje.
- Yakut, Hatice, (2010), Globalization and Its Impact on World Trade, (Unpublished) Master's Thesis, Institute of Social Sciences, Kahramanmaraş Sütçü İmam University, Kahramanmaraş.
- Zweer, Waiting for Rashid, The Impact of China's Capabilities on Its International Standing, Al-Ustad Journal for Humanities and Social Sciences, Volume 60, Issue 1, Ibn Rushd College of Education for Humanities, University of Baghdad, Baghdad, 2021.

The Political Geograohy Repercussions of the Corona Pandemic on Iraq's Foreign Trade

Asst. Lector. Amir Sherif Ahmed
amernajjar89@gmail.com
College of Education for Human Sciences - University of Mosul

Prof. Dr. Ayad Abdul Rudha Abdal
dr.ayad.a.rudha@gmail.com
College of Education Ibn Rushd for Humanities - University of Baghdad

Abstract

The measures taken to confront the Corona pandemic have caused a number of negative repercussions or repercussions at the world level, the most important of which was the global economic crisis of 2020, because of which the global supply chain stopped, and countries took a number of measures on their exports and imports, and then all countries were affected with their various powers and ages. The advanced, the developing, and the lagging behind these measures, and Iraq, as a fragile state, was suffering from severe commercial dependence on the countries of the outside world even before the spread of the pandemic, in addition to a severe deficit in its trade balance, and an imbalance in its commercial structure, so it was greatly affected by what was caused by the measures taken to counter the effects of The pandemic that deepened its commercial dependence, and the importance of foreign trade and the extent of the country's dependence on other countries of the outside world stems from the fact that it may be used as a weapon against countries in the event of crises in general, and in the case of countries that suffer from heavy dependence on the export of primary commodities in particular.

Keywords: Corona Pandemic, Foreign Trade, Iraq, Trade Balance.